احالات سيبويه (ت:١٨٠ هـ) في كتابه إلى جهات مختلفة لإثبات الحكم النحوي

الباحثة. محاسن كماش وثيج أ.د. فالح حسن كاطع الأسدي
بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Sibawayh's (d. 180 AH) References to Linguists in His Book to Establish Grammatical Rulings

Researcher. Mahasin Kamash Wuthayj
mahasenkomash198@gmail.com
Prof. Dr. Faleh Hassan Kati' Al-Asadi
dr.falih1970@yahoo.com
University of Babylon/ College of Education for Humanities

Abstract

This research examines Sibawayh's grammatical references in his book to various sources, including the Holy Qur'an and its readings, the Prophetic hadiths, the statements of scholars who preceded him and were his contemporaries, and the Arabic language, both poetry and prose, to support his views and rulings. The study required dividing the research into three sections, the first of which included references to three sources, the second to four sources, and the third to five sources. Applied models were presented on various grammatical issues studied based on the references contained therein, explaining the purpose of the references. The research was then followed by a conclusion outlining the study's results and an index of sources and references.

Keywords: Reference, Sibawayh, book, grammatical ruling, sources of reference.

الملخص

عُني هذا البحث بدراسة إحالات سيبويه النحوية في كتابه إلى جهات متعددة تتمثّل بالقرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العلماء الذين سبقوه، والمعاصرين له، وكلام العرب شعر، ونثرا، لدعم آرائه، وأحكامه، واستدعت الدراسة تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، تضمّن الأول منها: الإحالة إلى ثلاث جهات، والثاني: الإحالة إلى أربع جهات، والثالث: الإحالة إلى خمس جهات، وقد تم عرض نماذج تطبيقية على مسائل نحوية متنوعة تمت دراستها على وفق الإحالات الواردة فيها، وبيان الغرض من الإحالة فيها، ثمّ أعقبتها بخاتمة بيّنت فيها نتائج الدراسة، وفهرس للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الإحالة، سيبويه، الكتاب، الحكم النحوي، جهات الإحالة.

المقدمة

إنّ الباحث في كتاب سيبويه يدرك بوضوح منهج سيبويه في الإحالات، فهو يعرض المسألة النحوية، ويوضحها بالأمثلة المصنوعة، ويفسرها، ويبيّن عللها، ثمّ يُحيل إلى القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية

الشريفة، وأقوال العلماء؛ لإثبات الحكم النحوي، وبيان صحته، ممّا يدلّ على حسن الصنع، وإتقان العمل، وقد تعددت إحالات سيبويه في الكتاب، وتنوّعت جهاتها، مما يشير إلى سعة ثقافته النحوية، وعلمه الواسع بطرائق الاحتجاج، فلم يقتصر في أغلب مسائل الكتاب على الإحالة إلى جهة واحدة لإثبات الحكم النحوي، بل يضمّنها أكثر من جهة، فتتنوّع الإحالات لتشمل القرآن الكريم، والقراءات، والأحاديث، وأقوال شيوخه، وكلام العرب، والشعر، وقد يصل عدد الجهات التي يُحيل إليها في مسألة واحدة إلى ثلاث، أو أربع، أو خمس بحسب ما يقتضيه الحكم النحويّ من البيان، وقوة الاحتجاج.

وهذا التعدّد، والتنوع لم يأتِ لمجرّد التمثيل، أو الاستطراد، بل يمثّل منهجية علمية دقيقة لبيان الحجة من أوجه عدّة، ويعضّد الحكم النحوي من وجوه متباينة، ففي كثير من الأحيان يُحيل إلى النصّ القرآني الذي يُمثّل مصدرًا موثوقًا فصيحًا، ثم يُعضّده بالبيت الشعري الذي يتسم بالأسلوب البلاغي، ويردفه بالنقل عن شيوخه الموثوق بعلمهم، أو عن العرب الفصحاء، ليكتمل بناء الحُكم النحوي، ويزداد قوّة، أو يكون الغرض الرد على المعارض للحكم، أو لبيان شيوع الظاهرة في الاستعمال اللغويّ.

ويهدف البحث إلى دراسة تلك الإحالات موزّعة على مجموعة مسائل وردت، مثل: جواز رفع الاسم على الابتداء أو الاتباع على البدل، وأسماء الشرط الجازمة بعد إنّ وأخواتها، والاسم المفرد الواقع بعد لا النافية المكررة.

وافتتحت البحث بعرض المباحث، ومسائلها، ثمّ خاتمة أوجزت فيها نتائج البحث، ثمّ قائمة المصادر والمراجع، وستقوم الباحثة في هذا البحث بدراسة نماذج من تلك الإحالات، مبينة الجهات التي أحال إليها، والغرض من كل إحالة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإحالة إلى ثلاث جهات مختلفة

١- الاستغناء عن ذكر المعمول لعلم المخاطب:

ذكر سيبويه أنّه إذا تقدّم فعلان، أو ما شابههما على الاسم، حيث يكون الاسم مفعولًا، أو فاعلًا لأحد الفعلين، أو بالعكس، وهذا ما يُعرف في النحو بـ (التنازع في العمل)، فالعامل في الاسم لفظا الفعل الأقرب له، وذلك نحو: ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ، وضربَنى وضربتُ زيدًا، وبين سيبويه العِلّة النحوية في إعمال الفعل الأقرب؛ لقُرب جِواره من الاسم، ولأنّ عمله فيه لا يؤدي إلى انتقاض المعنى، ولعلم المخاطَب بأنّ الفعل الأول قد وقع في المعنى على الاسم، فاستغنى المتكلم عن العمل في لفظه، واعتمد على إعمال الثاني فيه [١]، وأيده جمع من العلماء على ذلك وذهبوا مذهبه[٢].

واستطرد سيبويه في مسألة الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض لعلم المخاطب، وأحال إلى نصّ قرآنيّ، وجزء من حديث نبوي، وعدد من الأبيات الشعرية؛ ليقوّي المسألة، ففي قوله تعالى: ﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ**

وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[٣] استغنى عن ذكر مفعول اسم الفاعل (الحافظات، والذاكرات)؛ لعلم المخاطب به، لتقدم ذكره[٤].

وفي الحديث النبويّ الذي لم يُصرّح فيه سيبويه، أو ينصّ على أنّه حديث، أو قول للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، بل ذكره وكأنّه كلامٍ فصيح يُروى عن العرب، فقال: ((ومثلُ ذلك:"ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرك"[5]))[6] إذ حُذف مفعول (نخلع)؛ اكتفاء بعلم المخاطب، والتقدير: ونخلعُ منْ يفجُرك[7]، وفي قول الشاعر قيس بن الخطيم:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما ... عندَك راضٍ والرأيُ مختلفُ[8]

حُذف خبر المبتدأ، وهو الضمير (نحن)؛ لدلالة خبر (أنت)، وهو (راضٍ) عليه، والتقدير: نحن بما عندنا راضون[9]، والظاهر أنّ سيبويه ذكر حكم الاستغناء عن ذكر المعمول، وبيّن علّته، ومثّل له بالأمثلة المصنوعة، وأحال إلى القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرا؛ تمثيلا له، وإثباتا، وتوثيقا للحكم النحوي.

٢- ما يجوز فيه الرفع على الابتداء أو الاتباع على البدل:

يرى سيبويه جواز الرفع، والنصب في لفظ (بعضه) في قولنا: رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ، أمّا الرفع فعلى أنّه مبتدأ، و(فوق بعض) خبره، والجملة الاسمية (بعضُه فوقَ بعض) في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل (رأيت) إذا كانت الرؤية قلبية، أو في محلّ نصب حال إذا كانت الرؤية بصرية، وأمّا النصب فعلى أنّ (بعضه) بدل من (متاعك)[10]، والرفع عنده أحسن، وعلّة ذلك؛ بأنّهم جعلوه شبيهًا بقولهم: رأيت زيدًا أبوه أفضلُ منه، فليس في (أبيه) إلّا الرفع في موضع المبتدأ، ولا يجوز فيه البدل من (زيد)، وإحلاله محلّ المبدل منه[١١]، وإذا صلح الاسم الواقع بدلًا أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، كان ذلك أقيس فيه من البدل[١٢].

وأحال سيبويه في الرفع على الابتداء إلى النصّ القرآنيّ: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ**﴾[١٣]، فرفع (وجوههم) على الابتداء، و(مسودة) خبر، والجملة الاسمية في موضع نصب حال[14]، ولو نصب، فقال: (وجوهَهم مسودةٌ) لجاز على البدل، ولكنّ الرفع أجود.

وأحال إلى ما سمعه من أبي زيد الأنصاريّ، وإلى ما رواه يونس من كلام العرب شعرا، فقال: ((وممَّا جاء في النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول: خَلَقَ الله الزرافةَ يديها أطولَ من رِجْلَيْها، وحدّثنا يونسُ أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيت، وهو لعَبْدةَ بن الطَّبيب:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا [١٥])) [١٦]

فنصب (يديها) بدلا من (الزرافة)، ورفع (هلكه) بدلا من (قيس)، وأجاز الرفع وعزّز الحكم ببيت شعري أحال إليه، ولم يذكر اسم الشاعر، واكتفى بنعته أنّه رجل من بَجيلَة أو خَثْعَمٍ [١٧]، قال الشاعر:

ذَرِينى إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا ... وما أَلْفَيْتِنِى حلِمى مُضاعَا [١٨]

فجعل (حلمي) بدلًا من الياء في (ألفيتني)، ولو رفع تلك الألفاظ على الابتداء، وقال: يداها أطولُ من رجليها، وهلكه هلكُ واحد، وألفيتني حلمِي مضاعٌ لكان أجود[١٩]، قال سيبويه واصفا البدلية في تلك الألفاظ: ((فهذا عربي حسن، والأول أكثر وأعرب))[٢٠]، وقصد بالأول الرفع على الابتداء، وتابعه على هذا الأصل أغلب العلماء من بعده، وفصّلوا في الحالات الاعرابية له.

والظاهر ممّا سبق أنّ سيبويه ذكر جواز الرفع، والاتباع على البدل في بعض التراكيب، وبيّنه بمثال مصنوع، وأحال إلى النصّ القرآنيّ، وإلى كلام أبي زيد الأنصاريّ بالسماع المباشر منه، وإلى كلام العرب شعرا، منه ما جاء برواية شيخه يونس، ومنه ما رواه عنهم مباشرة؛ لغرض إثبات الحكم، وبيان سعة وجوه الإعراب بما يتناسب والصنعة النحوية.

٣- حكم أسماء الشرط الجازمة بعد إنّ وأخواتها:

ذكر سيبويه أنّ أسماء الشرط الجازمة إذا دخلت عليها (إنّ وأخواتها)، عملت فيها فنصبتها اسما لها، وأبطلت عملها، فلا تجزم الأفعال بعدها، وتكون بمنزلة الاسم الموصول (الذي)، وذلك نحو: إنّ منْ يأتيني آتيه، فانتصب اسم الشرط (منْ) بـ(إنّ) على أنّه اسمها، وبيّن سيبويه علّة ذلك؛ بأنّه هذه الأحرف عاملة، فلما دخلت على (مَنْ)، ونصبتها اسما لها وجب أنْ تكون (مَنْ) موصولة، فبطل الجزاء بها لاستحالة وقوع حرف الجزاء بعد هذه العوام[٢١].

فإذا انشغلت إنّ بنصب اسم لها، ووقعت (مَنْ) بموضع الخبر لها كانت اسم شرط جازم للفعل بعدها، وذلك نحو: إنَّه مَنْ يأتِنا نأتِه، فوقعت (مَنْ) خبرا لـ (إنّ)، وجزمت الفعل (يأتي، ونأتي)[٢٢]، وأحال إلى القرآن الكريم ما يؤكّد ذلك، فقال: ((وقال عزّ وجلّ: سمحإِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ سجى[٢٣]))[٢٤]، فقد جاءت (من) الشرطية بعد (إنّه)، وجزمت فعل الشرط (يأت)، والجواب (فإنّ له جهنّم)؛ لأنّ (إنّ) نصبت اسما لها، وهو ضمير (الهاء) [٢٥]، وذكر سيبويه أنّ العرب يجزمون بها إذا سُبقت بـ(إنّ، ولكنّ)، وأحال إلى أشعارهم مما جاءت فيه (من) الشرطية جازمة، وذلك في قول الأعشى:

إنَّ مَن لامَ في بني بنت حسّا ... ن ألُمهْ وأَعْصِه في الخُطوبِ [٢٦]

فجاءت (مَنْ) مسبوقة بـ (إنّ) والفعلان (ألُمه، وأعصِه) مجزومان، وكذلك في قول الشاعر أمية بن أبي الصلت:

ولكنَّ مَن لا يلقَ أمرًا ينوبه... بعدَّته ينزلْ به وهو أعزلُ [٢٧]

فسُبقت أداة شرط (مَنْ) بـ (لكنَّ)، وجزمت الفعل (يلقَ، وينزلْ) [٢٨]، وفسّر سيبويه جزمها للفعل؛ بأنّه على إضمار اسم لها، وهو ضمير الهاء، والتقدير: إنّه مَن لامَ، ولكنّه مَنْ لا يلقَ، فلمّا لم تقع (مَنْ) اسما لها جاز الشرط بعدها، ولو لم يُضمر الهاء، لكان الكلام محالا؛ لأنّ (إنّ، ولكنّ) تحتاج إلى اسم تعمل فيه، فإن لم تُعطَ

اسم فهي معلقة بلا عمل[٢٩]، وأحال سيبويه هذا الرأي إلى الخليل، فقال: ((فزعم الخليل أنّه إنّما جازى حيث أضمر الهاء، وأراد إنّه ولكنّه.... ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالا)) [٣٠]، ويبدو أنّ سيبويه أجاز الجزم بها في ضرورة الشعر[٣١]، ووافق أغلب النحاة سيبويه، وأصبح رأيه في أنّ الجزم بعد (إن وأخواتها) جائز إذا انشغلت بنصب اسمها فهو المعتمد عندهم.

ويتبيّن مما سبق أنّ سيبويه بيّن حكم أسماء الشرط المسبوقة بإنّ وأخواتها، وأحال إلى ما يؤكّد صحّته بما جاء في القرآن الكريم، وما ورد على لسان العرب من شواهد شعرية مسموعة.

٤- حكم الاسم المفرد الواقع بعد لا النافية المكررة:

ذكر سيبويه أنّ (لا النافية للجنس) تعمل عمل إنَّ فتنصب الاسم بعدها، فإذا كان الاسم مفردا مبنيا على الفتح كانت معه بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء[٣٢]، ثمَّ ذكر أنّه إذا جاء بعدها هي واسمها حرف عطف، وبعده اسم نكرة مفرد، وتكررت (لا)، فإنّه يجوز في الاسم وجهان إعرابيان:

الأول: الرفع بالعطف على محلّ (لا) مع اسمها؛ لأنّها مع اسمها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، و(لا) الثانية زائدة للتوكيد[٣٣]، وتابعه على ذلك جمع من القدماء[٣٤]، والمحدثين[٣٥]، وأحال إلى ما يؤيد مذهبه من كلام العرب شعرا، ونثرا، وإلى ما يقويه من رأي لشيخه الخليل، فمما ورد من الشعر قول ذي الرمة:

بها العِينُ والآرامُ لا عِدَّ عندَها ... ولا كَرَعٌ إلا المَغاراتُ والرَّبْلُ [٣٦]

فرفع الشاعر (كرعا) عطفا على محل لا واسمها (لا عِدَّ) التي وقعت بموضع ابتداء [٣٧]، وأحال سيبويه هذا الرأي إلى الخليل، فقال: ((فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجرى على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم))[٣٨]، وتابع سيبويه هذا الزعم من الخليل، وأيّده بكلام العرب، فأحال إليهم قائلا: ((كما قال بعض العرب: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله))[٣٩]، فرفعوا (قوة) عطفًا على موضع لا واسمها (لا حولَ) المرفوعان بالابتداء، ولا الثانية زائدة[٤٠].

والوجه الآخر: النصب بالعطف على لفظ اسم (لا) الأولى؛ لأنّه اسم مفرد منصوب بـ (لا النافية للجنس)، و(لا) الثانية زائدة[٤١]، ويبدو أنّ سيبويه ذكر حكم الاسم المعطوف على (لا)، فأجاز فيه الرفع والنصب، وربما كان الرفع الوجه الأرجح عنده؛ إذ ذكره أولا، وأحال إلى ما ورد بالرفع من أبيات شعرية، وما يؤيده من رأي للخليل بالرفع، وما شاع من أقوال العرب بالرفع، ثمَّ قال بعد ذلك بجواز النصب، والعطف على اللفظ.

٥- جواز حذف الفعل الناصب للاسم:

ذكر سيبويه جواز نصب الاسم في الجملة الخبرية، أو الإنشائية بفعل محذوف، وأحال إلى ما يؤيد مذهبه من كلام العرب، فقال: ((ومن ذلك قول العرب: مَنْ أنتَ زيدًا))[٤٢] بنصب (زيد)، بفعل محذوف، والتقدير: من أنتَ تذكر زيدًا، على وجه التحقير، ولكنه لا يظهر ذلك الفعل؛ لكثرته في كلامهم حتى صار كالمَثَلَ[٤٣]، وأحال

هذا الرأي إلى شيخه يونس، فقال: ((فزعم يونسُ أنّه على قوله: مَنْ أنت تَذكُر زيدًا، ولكنّه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه))[٤٤]، وقد قبل سيبويه هذا التفسير؛ لأنّه يعلم أنّه لا يصح أن يكون (زيد) خبرًا لـ (منْ)، ولا خبرًا لـ(أنت)، وهو منصوب، فحمله على الفعل[٤٥].

ثمّ أحال إلى جهة أخرى، وهي بيت شعر لعباس بن مِرداسٍ، يقول فيه:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنّ قومِي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [٤٦]

فنصب (ذا نفر) بفعل محذوف، وزاد (ما) على (أنّ) المصدرية عوضًا عنه، والتقدير: كنت ذا نفر[٤٧].

والظاهر أنّ سيبويه ذكر جواز حذف الفعل الناصب للاسم إذا كثُر استعماله، ولم يُخل بالمعنى، والتركيب، وأحال إلى كلام العرب الفصيح الذي كثُر فيه الحذف؛ تمثيلا وتقريرا له، واستند أيضا في بناء الحكم إلى رأي شيخه يونس، وتفسيره للظاهرة، وأكدّه بالإحالة إلى شعرهم؛ تأصيلا، وتعزيزا له.

٦- حكم الاسم الواقع بعد (أمّا):

ذكر سيبويه أنّ الاسم الواقع بعد أمّا الشرطية إذا تلاه فعل عامل في ضميره رُفع في موضع المبتدأ، والجملة الفعلية بعده خبر له؛ لأنّ (أمّا) لا تعمل في ما بعدها[٤٨]، وأحال إلى ما يؤيد قوله من القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[٤٩] رُفع (ثمود) على الابتداء، والفعل (فهديناهم) الذي نصب ضميره خبر له[٥٠].

وأجاز سيبويه مجيء الاسم بعدها منصوبا بفعل محذوف مقدر بعد الفَاء لا بعد (أمّا)؛ لِأَنّ (أمّا) لا يأتي بعدها فعل، لأنّها بمعنى أداة الشرط وفعل الشرط، وَالْفِعْل لَا يَلِي الْفِعْل، والتقدير: وأمّا ثمودَ فهدَينا فهدَيناهُم[٥١]، وأحال؛ ليؤكّد مذهبه إلى قراءة قرآنية لقوله تعالى السابق بنصب (ثمود) ولم يُشر إلى القارئ' قال سيبويه: ((وقد قرأ بعضُهم[٥٢]: وأمّا ثمودَ فهديناهُم))[٥٣]، وأحال كذلك إلى بيت شعر، وذكر أنّه يُروى بالرفع والنصب، قال الشاعر بشر بن أبي خازم:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ... فألفاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا [٥٤]

فرُفع (تميمٌ) بالابتداء؛ لأنّ الفعل (ألفاهم) شُغل عنه بالعمل في ضميره، وبالنصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور.

ثمّ ذهب سيبويه إلى ترجيح الرفع، فقال: ((فالنصب عربي كثير، والرفع أجود))[٥٥]، وفسّر علة ذلك؛ بأنّ الرفع لا يحتاج إلى إضمار فعل، والنصب يحتاج إلى ذلك، ولو أردنا إعمال الفعل في الاسم بعد (أمّا) فبالإمكان حذف الضمير الذي عمل فيه الفعل، وانشغاله بنصب الاسم المتقدم، والاستغناء عن هذا التقدير البعيد[٥٦]، وتابعه على ذلك عدد من النحاة بعده، وذهبوا مذهبه[٥٧].

ويظهر أنّ سيبويه ذكر حكم الاسم بعد أمّا، وهو الرفع، وأجاز مجيئه منصوبا، واستند إلى السماع، وأحال إلى القراءة القرآنية، وإلى شعر العرب المحتج بكلامهم؛ لإثبات، وتقوية الحكم الذي ذكره.

٧- حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه:

يُشكّل الحذف ظاهرة لغوية بارزة في النحو العربي؛ لأثره في تحقيق الإيجاز في الكلام دون إخلال بالمعنى، وقد بيّن النحاة مفهومه، وشروطه، قال ابن هشام: ((المراد بالحذف اختصار: حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ؛ لداع يقتضيه، وهو جائز بشرط وجود دليل، يدل على المحذوف؛ وألا يترتب على الحذف فساد في المعنى، أو في الصياغة اللفظية))[٥٨].

وسبق سيبويه غيره من النحاة، وبيّن أنّ الحذف والإيجاز يكون؛ للاتساع في الكلام، ولعلم المخاطب بالمعنى، وأشار إلى أنّ مظاهر الحذف في الكلام شائعة في الاستعمال اللغوي، والخطاب العربي، وهي أكثر من أن تُحصى، ومن مظاهر الحذف التي تحدّث عنها حذف المضاف من الكلام، وإقامة المضاف إليه مقامه، فالعامل يكون للفظ الظاهر، لكنّ المعنى للمحذوف[٥٩]، وهذا الحذف شائع في القرآن الكريم، وفي كلام العرب أقوالا، وأشعارا، فمما جاء في القرآن الكريم كثير، إذ ذكر سيبويه آيات قرآنية عدّة ورد فيها الحذف، نذكر منها قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾[٦٠]، والتقدير: سَلْ أهلَ القريةِ، وأهلَ العيرِ[٦١]، وأحال إلى كلام العرب، فقال: ((ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ)) [٦٢]، فحذف المضاف (أهل)، ورفع المضاف إليه (الطريق) موضعه، والتقدير: يَطَؤُهم أهلُ الطريقِ[٦٣].

وأحال كذلك إلى عدد من الأبيات الشعرية التي ورد فيها حذف المضاف، ومنها قول الشاعر الجعدي:

كأنّ عَذِيرهَم بجُنوبِ سِلَّى ... نَعامٌ قاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ [٦٤]

فَحذف المضاف (العَذيرِ)، وأقامَ المضاف إليه (النَعام) مقامَهُ اختِصارًا ومجازًا، والتقدير: عذيرُ نعام[٦٥]، ويظهر أنّ سيبويه ذكر جواز حذف المضاف من الكلام، وأحال إلى أكثر من نصّ قرآنيّ، وإلى أكثر كلام العرب، وأبيات شعريّة عدّة؛ تعضيدا لرأيه، وبيانا لشيوع الظاهرة في مختلف أنماط الاستعمال اللغوي، وليست نادرة، أو خاصة بسياق من دون آخر.

٨- حكم ياء المُتكَلِّم المُضافة إلى اسمٍ مضاف إلى المنادى:

ذكر سيبويه أنّ ياء المُتكَلِّم إذا أُضيفت إلى اسمٍ مُضاف إلى المنادى فالقياسُ في هذه الياء إثباتها في الاسم المضاف إلى المنادى، وعدم حذفها، وذلك نحو: يا ابنَ أخي، ويا غلامَ غُلامِي، وبيّن سيبويه علّة ذلك؛ بأنّ لفظتي (أخي، وغلامي) ليست منادى، فيكونان بمنزلةِ غيرهما في غير النداء مجرورين بالإضافة، والياءُ إنّما تُحذف إذا اتصلت بالاسم المنادى[٦٦]، وأحال إلى قول الشاعر أبي زبيد الطائيّ ما أُثبتت فيه الياء ؛ لأنّه غير منادى، وهو:

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيّقَ نفسِي ... أنت خَلَّفْتَني لدهرٍ شَدِيد [٦٧]

فقد أُثبت ياء المتكلّم في لفظتي (أمّي، ونفسي)؛ لأنّهما غير منادى، وهو قليل، فالعرب إنّما تثبتها في الضرورة(٦٨).

غير أنّ سيبويه ذكر أنّه قد ورد عن العرب حذفهم للياء في الاسمين (أمّي، عمّي)، ولا يثبتونها إلا في ضرورة الشعر، وذلك نحو ما جاء في بيت الفرزدق السابق، فهم يقولون: (يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عَمَّ)، بحذف الياء، وبناء الاسم على الفتح، فيكون الاسم مع المُنادى بمنزلةِ اسم واحد مبنيان على الفتح كبناء خمسةَ عشرَ؛ ومسوّغ ذلك عنده؛ بأنّ هذا الاسم قد كثُر استعمالُه في كلام العرب، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره(٦٩).

وذكر سيبويه لغات أخر فيهما واردة عن العرب منها حذف الياء، وبناؤهما على الكسر، وأحال إلى العرب، فقال: ((وقد قالوا أيضا: يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عم))(٧٠)، وعلّة ذلك عند سيبويه؛ أنّ هذين الاسمينِ قد كثُر استعمالُهما، فجاز فيهما ما لم يجز في نظائرهما(٧١).

وذكر سيبويه أنّ من اللغات الأخر فيها إبدال الياء ألفا، وحذفها، وبقاء الفتحة دليلا عليها، كقولهم: يا ابنَ أمَّا، ويا ابنَ عمَّا، وأحال إلى ما يمثّله من كلامهم شعرا، وذلك نحو قول الشاعر:

يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي(٧٢)

فأبدل الياء ألفا؛ لكثرة الاستعمال(٧٣)، وذكر سيبويه أنّ جميع هذه اللغات المسموعةٍ من العرب حكاها الخليلُ ويونسُ(٧٤).

ويظهر أنّ سيبويه ذكر الحكم النحوي للاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وذكر تعدد اللغات الواردة فيه، وأحال إلى أقوال العرب، وأشعارهم، تأكيدًا، وتثبيتا للحكم، ثم أحال إلى الخليل ويونس– وهما إمامان في السماع – حكاية تلك اللغات؛ لدعم الرأي برواية الثقات من العلماء، وهي إحالات مرجعية قوية تُظهر أنّ سيبويه بنَى الحكم النحويّ على أساسها.

المبحث الثاني: الإحالة إلى أربع جهات مختلفة:

١– الأوجه الإعرابية لـ (منطلق) في عبارة (هذا عبد الله منطلقٌ):

ذكر سيبويه أنّ الأصل في لفظة (منطلق) في عبارة: هذا عبدُ الله منطلقًا النصب على الحالية، وأجاز فيه الرفع، فيجوز القول: هذا عبد الله منطلقٌ، وأحال هذا الرأي إلى يونس، وأبي الخطاب عمن يوثق به من العرب، وفسّر الرفع على أربعة أوجه إعرابية نذكر منها وجهين بحسب الإحالة الواردة فيهما، الأول: أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا عبد الله هو منطلقٌ، والثاني: أنّه خبر لـ(عبد الله)، والجملة الإسمية (عبدُ الله منطلق) خبر لاسم الإشارة (هذا)، وأحال هذا الرأي إلى الخليل(٧٥)، قال سيبويه: ((وزعم الخليل –رحمه الله– أنّ رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا، أو هو، كأنك قلت: هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا))(٧٦).

وتابع سيبويه شيوخه السابقين، وأحال إلى ما يُدعم هذا الرأي من القرآن الكريم وقراءاته، وأشعار العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[٧٧]، إذ جاءت (نزاعة) منصوبة في موضع الحال، ويجوز رفعها في موضع الخبر، أو مبتدأ وبعدها خبر، وقد قُرأت بالرفع[٧٨]، ومما يُدعم رأيه قراءة عبد الله بن أبي إسحاق لقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٧٩]، فالأصل الذي جاء عليه (شيخا) هو النصب في موضع الحال، ومن قرأ بالرفع[٨٠] جعله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا بعلي هو شيخٌ، أو يكون خبر لـ (بعلي)، والجملة الاسمية (بعلي شيخٌ) خبر لاسم الاشارة (هذا) [٨١]، وأحال إلى ما سمعه من العرب ممن يروى هذا الشعر بالرفع[٨٢]:

من يكُ ذا بتّ فهذا بتّي ... مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَتِّي[٨٣]

فرفع مقيظ في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مقيض، وتابعه على ذلك عدد من النحاة، والمفسرين[٨٤].

ويظهر أنّ سيبويه أجاز نصب الاسم على الحالية، والرفع على أوجه محتملة استنادا إلى رأي شيوخه الخليل، ويونس، وأبي الخطاب، وأحال إلى القرآن الكريم، وقراءاته، والشعر العربيّ التي ورد فيها استعمال الوجهين مستعينا بها في بناء الحكم النحوي، وتأكيده بالأدلّة الاستعمالية.

٢- حذف التنوين والنون من اسم الفاعل وبقاء معناه:

ذكر سيبويه أنّ من شروط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون نكرة مُنوَّنا إذا دلّ على الحاضر أو المستقبل، وذلك نحو: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فنصب (ضارب) مفعولا به [٨٥]، وأجاز سيبويه حذف التنوين من اسم الفاعل المفرد، والنون من المثنى والجمع؛ للاستخفاف، وعندئذ لا يتغير المعنى، بل يبقى المعنى معنى التنوين، ويبقى اسم الفاعل نكرة عامل بإضافته إلى مفعوله، وجره بالإضافة [٨٦]، وتابعه القدماء، والمحدثون على هذا الجواز[٨٧].

وأحال سيبويه إلى العرب؛ ليؤكّد مذهبه، فقال: ((واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغير من المعنى شيء))[٨٨]، وأحال إلى جهة أخرى متمثلة بعدد من آيات القرآن الكريم نذكر منها ما جاء في قوله: ((فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾))[٨٩]، فقد حُذِف التنوين من اسم الفاعل (ذائقة)؛ استخفافًا، مع إرادته؛ لأنّه لو لم يكن مُرادا لما وصف به لفظة (كلُّ نفس)، وهي نكرة، فدلّ على أنّه نكرة منونة في المعنى[٩٠]، وروى عن الخليل ما يؤكّد مذهبه مُحيلاً إليه بأنّه يقول: ((هو كائنُ أَخِيك، على الاستخفاف))[٩١]، فالخليل يرى حذف التنوين من (كائن)، وإضافته إلى (أخيك) على نية التنوين، وتقدير المعنى: هو كائنٌ أَخاك[٩٢].

ثمّ أحال سيبويه إلى ما يؤكد رأيه من أشعار العرب، ومنها قول الشاعر الفرزدق:

أتاني على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه ... برِجْلَيْ لِئيمٍ واسْتِ عبدٍ تُعادِلُهْ [٩٣]

فحذف الشاعر التنوين من اسم الفاعل (عادِلَ)، وأُضافه إلى (وطبه)، ولكنَّ المعنى على نية التنوين، والتقدير: عادِلٌ وَطْبَه[٩٤].

ومن كل ما سبق يتبين أنّ سيبويه يُجيز حذف التنوين والنون من اسم الفاعل، ويؤكد أنّ الحذف لا يلغي العمل، ولا يُغيّر المعنى بإحالته إلى كلام العرب، وإلى عدد غير قليل من النصوص القرآنية، ووظّف رأي شيخه الخليل لما له من مكانة علمية معروفة، ورأي مقبول، فهذه الإحالات كلّها تتضافر لتؤكّد الحكم النحويّ الذي أقره سيبويه.

٣- حكم تمييز كأين بمعنى كمْ الخبرية:

تحدّث سيبويه عن الأدوات التي تجري مجرى كمْ الاستفهامية في أنّ الاسم بعدها منصوب على أنّه تمييز لها، وذكر منها (كأين) التي تدلّ على التكثير، وذلك نحو: كأيّنْ قد أتاني رجلًا [٩٥].

وأحال سيبويه هذا الرأي إلى يونس، وتابعه على ذلك، ولكنّه يرى أنّ الاستعمال الأكثر شيوعًا لها عند العرب أنْ يأتي معها حرف الجرّ الزائد (مِنْ)[٩٦]؛ لأنَّها بمعنى كم الخبرية، وكم الخبريةُ يكثر جرّ تمييزها، قال سيبويه: ((وكذلك كأيّنْ رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس... إلا أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع مِنْ)) [٩٧]، وأحال إلى ما يؤيد رأيه من القرآن الكريم، والشعر العربي، فقال: ((قال عز وجل: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾[٩٨]، وقال عمرو بن شأس:

وكائنْ[١] رَدَدْنَا عنكمُ مِن مُدجِجٍ ... يجيء أَمامَ الألفِ يَردي مُقنّعا[٩٩])) [١٠٠]

فجاء كل من (قرية، ومُدجِجٍ) تمييزا مجرورا بـ (من).

وتابعه على ذلك كثير من القدماء، والمحدثين، فهم يُجيزون نصب مميزها، ولكنّ الأغلب عندهم جره بـ(من)[١٠١]، ويتبيّن أنّ سيبويه ذكر حكم تمييز (كأيّن)، وأحال إلى رأي يونس، ولم يُعارضه، ولكنّه بيّن أنّ الأكثر فيه هو الجرّ استنادا إلى كلام العرب، والقرآن الكريم، والشعر العربي.

٤- حكم الفعل الواقع صلة لـ (مَنْ) من حيث التأنيث، والتثنية، والجمع:

مَن اسم مبهمٌ يستعمل للذات العاقلة، ولها أنواع منها: أن تكون موصولة بمعنى (الذِي)، وتحتاج إلى جملة بعدها تُتمم معناها تسمى صلة الموصول تشتمل على ضمير يعود عليه[١٠٢]، و(مَنْ) اسم يدلّ لفظه على المفرد المذكّر، ويكون معناه بحسب ما يقصده المتكلم دالا على الإفراد والتذكير، أو التأنيث، أوالتثنية، أو الجمع.

وذكر سيبويه أنّه إذا أُريد بـ (مَنْ) التثنّية، أُجريت صلتها، أي: (الفعل المتعلق بها) كصلة (اللذينِ) بصيغة المثنى، وإذا أُريد بها الجمع كان الفعل كصلة (الذينَ) بصيغة الجمع[١٠٣]، فيجوز في الضمير المتصل بالفعل العائد عليها التأنيث، والتثنية، والجمع، وأحال إلى القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[١٠٤] جاء الفعل (يستمعون) الذي يمثل صلة (مَنْ) بصيغة الجمع؛ لأنّه أراد بمعنى (مَنْ) الجمع، فالضمير في

(يستمعون) عائد على معنى (من)[١٠٥]، وأحال إلى كلام العرب برواية شيخه يونس تأنيثهم للفعل، فقال: ((ومن ذلك قول العرب فيما حدّثنا يونس: منْ كانت أُمُّك؟ ... أَلحقَ تاء التأنيث لمّا عنى مؤنّثا كما قال: ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**﴾ حين عنى جماعة))[١٠٦]، فجاء الفعل (كانت)، وهو صلة (مَنْ) مؤنثًا ألحقت به تاء التأنيث؛ موافقة لمعنى (مَنْ)، وهو الإفراد والتأنيث، فكأنّه قال: أيّة امرأة كانت أمّك[١٠٧]، وأحال إلى شيخه الخليل راويا قراءة لبعض القرّاء بالتأنيث، فقال: ((وزعم الخليل رحمه الله أنّ بعضهم قرأ: ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾[١٠٨] فجعلت كصلة "التي" حين عنيت مؤنثا))[١٠٩]، فقُرأ الفعل (تَقْنُتْ) بالياء والتاء[١١٠]، فمن أفرد الضمير، وذكّره جعله عائدا على لفظ (مّنْ)، ومن أنَّثَ ذهب إلى أن (مَن) فِي موضع تأنيث، فذهبَ إلى تأنيثها[١١١].

وذكر سيبويه أنّ الفعل يُثنى، ويُجمع إذا أُريد بها التثنية، والجمع مثلما يُؤنّث إذا أُريد بها التأنيث، وأحال إلى قول الشاعر الفرزدق:

تعال فإنْ عاهدتَني لا تخونُني ... نكنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يصطحبانِ[١١٢]

فثنى الفعل (يصطحبان)، وهو صلة (مّنْ)؛ لأنّه أراد التثنية حملا على معناها لأنّه قصد بها اثنين نفسه، والذئب[١١٣]، ويظهر أنّ سيبويه ذكر الحكم النحوي للفعل إذا وقع صلة لـ (مَنْ)، فأجاز تأنيثه، وتثنيته، وجمعه بحسب ما يقتضيه المعنى بالقياس على ما يُناظره من صلة (اللذينِ، والذينَ)، وأحال إلى جهات مختلفة من الاستعمال القرآني، وروايات شيخيه الخليل، ويونس، وكلام العرب، وشعرهم؛ تأكيدا، وتعضيدا للحكم، وإثباتا لشيوعه في الاستعمال العربي.

٥- مجيء (إلّا، وغير) بمعنى (ولكنَّ):

ذكر سيبويه أنَّ (إلا، وغير) تأتي بمعنى (لكنَّ) التي تفيد الاستدراك، وذلك في الاستثناء المنقطع الواجب النصب، أي: عندما يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه[١١٤]، وأحال إلى أربع آيات قرآنية وردت فيها بهذا المعنى، وذكر بأنّه كثير في القرآن، فقال: ((فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[١١٥]، أي: ولكنَّ من رحم...وهذا الضربُ في القرآن كثير))[١١٦]، فالاستثناء في الآية منقطع؛ وإلا بمعنى (لكنَّ)؛ لأنّ العاصم هو الفاعل، و(مَنْ رحِم) ليس بعاصم بل معصوم، وتقدير المعنى: لكنَّ من رحم الله معصوم، والمعصوم غير العاصم[١١٧].

وأحال سيبويه إلى كلام العرب، وإلى ما نقله أبو الخطاب من كلامهم، فقال: ((ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلامًا بسلام، ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زادَ إلا ما نقصَ وما نفع إلا ما ضرَّ))[١١٨]، فحمل سيبويه كلامهم على أنّه استثناء منقطع؛ لأنّ النقص، والضرر ليسا من جنس الزيادة، والنفع، وتقدير المعنى: ما زاد ولكنَّ النقصان أمره، وما نفع ولكنَّ الضرر أمره، فالنقصان والضرر مبتدأ خبره محذوف، وهو: أمره[١١٩].

ثمّ أحال سيبويه إلى شعر العرب؛ ليؤيد مذهبه، فذكر خمسة أبيات شعرية وردت فيها إلا، وغير بمعنى ولكنَّ، وذكر أنّ مثل ذلك في الشعر كثير، ومنه قول النابغة:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم ... بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ [١٢٠].

فالاستثناء منقطع؛ لأنَّ الفلول ليس بعيب فيهم، وانتصبت (غير) على معنى (ولكنَّ)، والمعنى: ولكنّ سيوفهم بهن فلول[١٢١]، ومنه قول بعض بني مازن يقال له عنزُ بن دجاجة:

من كانَ أشركَ في تفرُّقِ فالجٍ ... فلَبُونه جرِبَت معاً وأغدّتِ

إلا كناشرة الذي ضيعتم ... كالغصن في غلوائه المتنبت[١٢٢]

فالاستثناء منقطع، وإلا بمعنى (ولكنّ)؛ لأنَّ ناشرة ليس من جنس بني مازن[١٢٣]، وتابعه كثير من النحاة على ذلك [١٢٤]، ويتبين مما تقدّم أنّ سيبويه ذكر معنى إلا، وغير في الاستثناء المنقطع، وأحال إلى الشواهد المتنوعة من النصوص القرآنيّة، وكلام العرب، وما نقله أبو الخطاب عنهم، وما ورد في أشعارهم؛ بهدف إثبات صحّة ما ذهب إليه.

٦- تخفيف إنّ ووجوب اتصال خبرها باللام:

تحدّث سيبويه عن الحروف الناسخة، ومنها (إنَّ)، فذكر أنّها تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وذلك نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ[١٢٥]، ثمّ ذكر أنّها تُخفف بحذف إحدى نونيها، وحينئذٍ يجوزُ إهمالها وإعمالها، ولكنَّ إهمالَها أكثرُ، وعندئذ تلزمها اللام في خبرها، وبيّن علّة ذلك؛ للتفريق بينها وبين (إنْ) النافية بمعنى (ما)[١٢٦]، وأحال إلى ما يؤكّد رأيه من كلام العرب، فذكر أنّهم يخففونها، ويُدخلون على الخبر لامًا مزحلقة، فمما وردت فيه مهملة قولهم: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك [١٢٧]، وهو مذهب جمهور البصريين على خلاف الكوفيين فهم يروون أنَّ (إنْ) إذا تلتها اللام فإنّها بمعنى (ما)، واللام تكون بمعنى (إلا) [١٢٨].

وأحال سيبويه إلى آيات قرآنية عدة تدعم هذه المسألة جاءت فيها (إنَّ) مخففة مهملة، واللام في خبرها، ومن تلك الآيات قَولُه تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[١٢٩]، فجاءت (إنْ) مخففة، واللام في خبرها، و(ما) زائدة للتوكيد، والمعنى: لَعليها حافظٌ[١٣٠]، وأحال إلى أبي زيد الأنصاريّ بالسماع المباشر منه راويا عن العرب إعمالها، فقال: ((وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ))[١٣١]، وعزّز مذهبه بالإحالة إلى قراءة أهل المدينة، فقال: ((وأهل المدينة يقرءون: وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ[١٣٢])) [١٣٣]؛ فالآية جاءت بإعمال (إنّ) الثقيلة بنَصْبِ (كُلًّا) اسما لها، واللام لام الابتداء للتوكيد، و(ما) زائدة؛ للفصل بين اللامين، وجملة (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) خبرها[١٣٤]، وسيبويه يُجيز التخفيف والعمل، وعلّة ذلك بيّنها بأنّ تخفيف الحرف لا يُغيّر من عمله شيء؛ لأنّه بمنزلة الفعل، والفعل يبقى عاملا إذا حُذف منه حرف، وذلك نحو: لم يكُ، ولم أُبَلْ، فأصلها: يكون، وأُبَالِ[١٣٥].

ويتبيّن أنّ سيبويه أحال إلى جهات مختلفة من كلام العرب، وعلماء اللغة، ونصوص القرآن الكريم وقراءاته؛ تأكيدا للحكم النحويّ، وإثباتا بأن التخفيف لا يلغي العمل، وتبعه علماء النحو وذهبوا إلى أنّ الحذف من سنن التخفيف في اللغة العربية.

المبحث الثالث: الإحالة إلى خمس جهات مختلفة:

١- جواز القطع في الصفة على النصب أو الابتداء للتعظيم والمدح:

أجاز سيبويه قطع الاسم الواقع صفة عن الموصوف؛ لغرض المدح، أو التعظيم، وجعله مرفوعا في موضع مبتدأ خبره محذوف وجوبا؛ أو منصوبا في موضع مفعولا به لفعل محذوف وجوبا[١٣٦]، وذلك نحو: الحمدُ لله الحميدِ، بجر (الحميد) بالاتباع في موضع صفة لـ (الله)، ويجوز فيه إذا أُريد به المدح النصب بإضمار الفعل (أذكر)، أو الاستِئناف والرفع بإضمار مبتدأ، وأحال إلى العرب مؤكّدا أنّ أكثرهم يجره بالاتباع لما قبله في موضع صفة[١٣٧]، وأحال إلى ما يؤيد رأيه من أشعار العرب التي قُطعت فيها الصفة على الابتداء[١٣٨]، ومنها قول الشاعر الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا... أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه... خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ[١٣٩]

فقطع الصفة، وهي (الخائض)، ورفعها في موضع المبتدأ، وأجاز فيه النصب على أنّه مفعولا به لفعل محذوف [١٤٠].

ثمّ أحال إلى قراءة قرآنية سمعها من بعض العرب قُطعت فيها الصفة إلى النصب للتعظيم، وإلى رأي شيخه يونس فيها، فقال: ((وسمعنا بعض العرب[١٤١] يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[١٤٢]، فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربية))[١٤٣]، فنصب لفظة (ربّ) مفعولا به بدلاً من الجرّ على الاتباع، وتابع شيخه على ذلك، وأيّده بما ورد مثله في القرآن الكريم، فقال: ((ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[١٤٤]))[١٤٥]، فجاءت لفظة (المقيمين) منصوبة على المدح والثناء.

ويتبين مما تقدّم أنّ سيبويه ذكر جواز القطع في الصفة؛ للمدح والتعظيم، وأحال الحكم إلى جهات متعددة، ومتنوعة من أشعار العرب، وأقوالهم، ثمّ عزّزه بقراءة قرآنية، واستعان برأي شيخه يونس في بيان عربيتها؛ ليتأكّد من سلامة المادة التي يستدلّ بها، واحتج بالقرآن الكريم الذي يمثّل أرقى مستويات الفصاحة؛ لإثبات صحة الحكم، وتأكيده، مما يجعله أكثر وضوحًا للمتعلمين، والدارسين.

٢- حكم الاسم المعرف بـ أل المعطوف على المنادى المفرد:

ذكر سيبويه في الاسم المعرّف بأل، أو المضاف إلى المعرّف بـ أل المعطوف على المنادى المفرد المبني على الضم وجهين اعرابيين، الأول: النصب بالعطف على محل المنادى على نيّة تكرار حرف النداء، والآخر: الرفع بالعطف على لفظ المُنادى، وذلك نحو: يا زيدُ والنَّضرَ، والنَّضرُ[١٤٦].

وفسّر سيبويه النصب نقلا عن الخليل؛ بأنّه من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله[١٤٧]، وأحال إلى قول الشاعر رؤبة بن العجاج الذي جاء فيه المنادى منصوبا، قال الشاعر:

يا دارَ عفراءَ ودارَ البخدنِ.....بك المها منْ مطفلٍ ومشدن[١٤٨]،

فقد جاءت (دار البخدن) منصوبة عطفا على لفظ (دارَ عفراءَ)؛ لأنّها منادى مضاف، فهو منصوب، على نية تكرار حرف النداء (يا) فيكون (دار البخدن) منادى أيضاً[١٤٩].

ويبدو أنّ الوجه المختار عند سيبويه هو الرفع، وإنْ لم ينص على ذلك، ولكنّه باستناده إلى كثيرٍ من كلام العرب في الرفع، وإلى قراءة الأعرج بالرفع، ورأي الخليل الذي عدّ الرفع هو القياس يتبيّن أنّه الراجح عنده، قال سيبويه: ((فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج[١٥٠]: يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ[١٥١]، فرفع.... وقال الخليل رحمه الله: هو القياس))[١٥٢]، فـ (الطير) فيها قراءتان: الأولى التي ورد بها القرآن هي النصب، وهي قراءةُ عامّة القرّاء[١٥٣] عطفا على محلّ (الجبال)؛ لأنّ محله النصب، والأخرى الرفع عطفا على لفظ (الجبال)[١٥٤].

والظاهر أنّ سيبويه توصل إلى الحكم النحوي للمعطوف على المنادى استنادا إلى رأي الخليل، وكلام العرب، والقرآن الكريم، واختار الرفع بناء على الكثرة من كلام العرب، وقراءة بعض القرّاء للنصّ القرآني، وقول الخليل بقياسيته فهذه كلُّها حجج كافية لتقوية الحكم، وإثباته.

٣- حكم تأنيث الفعل أو شبهه إذا تقدّم على فاعله المؤنث:

ذهب سيبويه إلى أنّ الفعل، أو ما شابهه في العمل من اسم الفاعل، والمفعول، وغيرها من المشتقات إذا تقدم وكان فاعله مؤنثا تأنيثا حقيقيا، أو مجازيا، فالأصل فيه التأنيث، وذلك نحو: ذهبتْ جاريتُك، وأذاهبةٌ هندٌ، وبُنيت دارُك[١٥٥]، وأجاز سيبويه التذكير فيه، وحذف علامة التأنيث على قلة إذا كان الفاعل مؤنثا تأنيثا حقيقيا، وبكثرة إذا كان مجازيا[١٥٦]، وتابعه على ذلك كثير من العلماء بعده[١٥٧].

وأحال سيبويه إلى ما يؤيد مذهبه من كلام العرب، فقال: ((وقال بعض العرب: قال فُلانةُ... وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في المَوات كثير))[١٥٨]، ويبدو أنّه يُجيزه على قلّة؛ لأنّه ورد عن العرب، ويبدو أنّها لغة لهم، وهذا ما أكده السيوطي في الهمع[١٥٩]، وأحال إلى القرآن الكريم ما حُذفت منه التاء، وفاعلة غير حقيقي التأنيث، فقال: ((ومما جاء في القرآن من المَوات قد حُذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿**فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ**

رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾[١٦٠]))[١٦١]، فحُذفت التاء في الفعل (قال، وجاء)، والفاعل (فلانة) مؤنث حقيقي، و(موعظة)، مؤنث مجازي[١٦٢].

ثمّ أحال سيبويه إلى جهة أخرى، وهي قراءة أبي عمرو[١٦٢] لقوله تعالى: ﴿**خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ**﴾[١٦٣] بحذف التاء من اسم الفاعل: (خاشعا أبصارهم)، وقد ورد النصّ بإثباتها على الأصل[١٦٤]، وأحال إلى عدد من الأبيات الشعرية التي ورد فيها اسم الفاعل محذوف التاء والفاعل مؤنث، ومنه قول الشاعر أبو ذؤيب الهُذَليّ:

بعيدُ الغَزاة فما إنْ يَزا ... لُ مُضطَمِرًا طُرّتاه طَليحا[١٦٥]

إذ حُذفت التاء من اسم الفاعل (مضطمر)، وفاعله وهو (طرتاه) مؤنث.

ويتبيّن مما تقدّم أنّ سيبويه ذكر حكم حذف التاء إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا، أو مجازي، فأجازه، ولم يمنعه، واحتج بالسماع عن العرب، وبما ورد من نصوص، وقراءات قرآنية، ومن أشعار العرب.

٤- حذف كان واسمها وبقاء خبرها:

الأصل عند النحاة في الفعل (كان) أن يُذكر مع اسمه، وخبره، ولكنّ سيبويه أجاز أنْ يُحذف من الجملة مع اسمه، ويبقى خبره منصوبا، ويُفهم المعنى من سياق الكلام، وذلك إذا جاء بعد حرف الشرط (إنْ)؛ لدلالته عليهما، إذ لا يقع بعده إلّا فعل، ويكون في الشرط، والجواب ثلاثة أوجه إعرابية، أولها، وهو الأكثر والأحسن عند سيبويه: النصب في الشرط، والرفع في الجواب [١٦٦].

وأحال سيبويه إلى عبارة ذُكرت في الحديث النبويّ [١٦٧] ورد فيه الفعل (كان محذوفا)، فقال: ((وذلك قولك النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنّ شَرًّا فَشَرٌّ))[١٦٨]، فحُذف الفعل (كان) واسمه بعد حرف الشرط (إنْ)، وبقي خبره (خير) منصوبا، ورُفع جواب الشرط في موضع الخبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: إنْ كان عملُهم خيرًا فالذي يُجزى به خيرٌ[١٦٩]، ويجوز إظهار الفعل، والقول: إنْ كان شرًّا فشرٌّ[١٧٠].

والوجه الثاني: نصب فعل الشرط، والجواب على تقدير فعل ناصب لهما، وأحال إلى أقوال العرب، وأشعارهم، فهم يقولون: إنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا [١٧١]، والتقدير: إنْ كان الذي عَمل خَيرًا جُزِيَ خيرًا، ومما ورد شعرا قول النُعمانَ بنِ المُنْذِر:

قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِباً ... فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قبلا [١٧٢]

والتقدير: إنْ كان ذلك حقًّا، وإنْ كان ذلك كذبًا، ويجوز الرفع على تقدير: إنْ وقع حقٌّ وإنْ وقع كذب[١٧٣]، وتابعه على ذلك القدماء[١٧٤]، والمحدثون من بعده[١٧٥].

والوجه الثالث: الرفع في الشرط والجواب، وذلك كقولنا: إنْ كان خيرٌ فخيرٌ، والتقدير: إنْ كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ [176]، وأحال إلى يونس راويا عن العرب الرفع لقول الشاعر هدبة بن خشرم:

فإنْ تَكُ في أموالِنا لا نَضِق بها ... ذراعًا وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبر[177]

فرفعوا (صبرا) بموضع اسم كان، والتقدير: وإنْ كان فينا صبرٌ[178].

وأكّد مذهبه بالإحالة إلى القرآن الكريم، وإلى مثل عربيّ، فقال: ((ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾[179]، ومثل ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ مِن أمثالهم: " **إنْ لا حظيَّةٌ فلا إليَّةٌ**"[180]))[181]، ففي قوله تعالى أظهر فعل الشرط كان، ورفع الجواب، وفي المثل وردا مرفوعين، والتقدير: إنْ لا تكنْ له في الناس حظيَّةٌ فإنّي غيرُ أليَّةٍ[182].

ويظهر مما تقدّم أنّ سيبويه ذكر حكم حذف الفعل، وأحوال الشرط وجوابه، وأحال إلى الحديث النبويّ، وإن لم ينصّ على أنّه صدر عن النبيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله وسَلَّمَ – وإلى أقوال العرب، وأشعارهم ما سمعه منهم، وما روان يونس عنهم، وأمثالهم؛ ليستدلّ على صحة الحكم، وعلى مدى مطابقته للواقع اللغويّ المستخدم.

٥- الفصل بضمائر الرفع أو إعرابها:

ذكر سيبويه أنّ ضمير الفصل يؤتى به إيذانا للمخاطب بأنّ ما بعده خبر لا صفة، فهو يفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، ويقع بين معرفتين، أو ما شابه المعرفةَ كاسم التفضيل، فهو لا يُضاف، ولا تدخلُ عليه الألف واللام، فجرى مجرَى العَلَم، وذلك نحو: زيدٌ هو خيرٌ منك، وإنّ زيدًا هو خيرٌ منك، وبيّن أنّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، ولا يؤثّر في إعراب الاسم عمّا كان عليه قبل دخوله، وذلك نحو: حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك، فبقي (زيد، وخير) مفعولين للفعل (حسب)[183].

وأحال سيبويه إلى القرآن الكريم ما يؤيد رأيه، فقال: ((قال الله عز وجل: ﴿**وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ**﴾ [184]))[185]، ففُصل بالضمير (هو) بين مفعولي الفعل (يرى) القلبية، وهما (الذي)، و(الحقُّ)، واللذين أصلهما مبتدأ وخبر، والتقدير: الذي هو الحقُّ، وقال أيضا: ((ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ**﴾ [186]))[187]، ففُصل بالضمير (هو) بين مفعولي الفعل (حسب)، وهما (البخل) المفعول الأول الذي حُذف؛ لعلم المخاطَب به بعد أن تقدّم ذكره، والمفعول الثاني (خير)، والتقدير: ولا يحسبنَّ الذين يبخلون البُخلَ هو خيرًا لهم[188].

ثمّ ذكر سيبويه أنّ كثيرا من العرب يستعملونه معربا في موضع المبتدأ، وما بعده خبر له، وأحال إلى قول رُؤْبة، وهو: أظنُ زيدًا هو خيرٌ منكَ، فـ (هو) ضمير منفصل في موضع المبتدأ، و(خير) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعول به ثانٍ للفعل (أظنّ) [189]، وأكّده بما رواه عيسى عن كثير من العرب قراءتهم لقوله تعالى: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾ [190] برفع (الظالمين) [191]، و(هم) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ومن الشعر ما جاء في قول الشاعر قيس بن ذُرَيح:

تُبَكي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ... وكُنْتَ عليها بالمَلا أنتَ أقْدَرُ[192]

فجاء الضمير (أنت) بموضع المبتدأ، و(أقدر) مرفوعًا بموضع الخبر [193]، وأحال إلى قول أبي عمرو: إنْ كانَ لهُوَ العاقلُ، برفع (العاقل) خبرا لـ (هو) [194]، وأحال إلى الحديث الشريف[195]، ولم يُشر إلى أنّه قول للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل أدرج الحديث على أنّه قول للعرب؛ ربّما لتصرّفه به بزيادة (هما اللذان) ليُوظّفه بما يتناسب والحكم الذي يتناوله، قال سيبويه: ((وأما قولهم: " كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه، ففيه...)) [196]، فـ (هما) مبتدأٌ، و(اللذان) خبرُه، وأجاز سيبويه النصب في (اللذين) خبرا لـ(يكون)، و(هما) ضمير فصل [197].

ومما تقدّم يتبيّن أنّ سيبويه بعد أن ذكر حكم الفصل بضمائر الرفع، أو إعرابها، وبينّه بالأمثلة المصنوعة أحال القارئ إلى القرآن الكريم، وأقوال العرب، وأشعارهم، وعالمين من علماء اللغة، والحديث الشريف؛ ليثبت الحكم الذي ذهب إليه، ويقوّيه، ويبدو أنّه يميل إلى الاعراب في الضمير؛ لكثرة الاحالات التي أوردها فيه، ولاسيَّما كثيرٍ من كلام العرب باستعماله معربا؛ ليقوّي، رأيه، ويسنده بالأدلة.

٦- حكم ياء المتكلم المضافة إلى المنادى:

ذهب سيبويه إلى أنّ الأصل، والقياس في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم هو حذف الياء، وكسر ما قبلها، وذلك نحو: يا قومِ لا بأسَ عليكم، وقاس حذفها على ما شابهه من حذف التنوين في المنادى المفرد، واعتلّ لحذفها؛ بأنّ العرب يُكثرون من النداء في كلامهم، فاستغنوا عن الياء للخفّة [198].

وأحال سيبويه إلى ما يؤيد رأيه من القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿**يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾ [199] ورد النصّ بحذف الياء في (عبادِ)، وبقاء الكسر على الأصل، وذكر سيبويه لغة أخرى فيها، وهي حذفها، وبناء الاسم على الضمّ كبناء المنادى المفرد على الضمّ، على نية الإضافة، كقول بعض العرب: يا رَبُّ اغفِرْ لي، ويا قومُ لا تَفعلوا[200]، ثمّ ذكر سيبويه أنّ إثبات الياء في الوقف، والوصل لغة لبعض العرب، كقولهم: يَا غلامي أقبلْ [201]، وأحال هذا الرأي إلى شيخه يونس، فقال: ((وثباتُ الياء فيما زعم يونس في الأسماء لغة)) [202]، وتابعه سيبويه على ذلك، وأيّده بقراءة أبي عمرو [203] لقوله تعالى السابق: ((يا عِبَادى فاتّقونِ)) بإثبات الياء، وأحال إلى قول الشاعر عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكنت إذ كنتَ إلهي وَحْدَكا ... لم يكُ شيء يا إلهى قَبْلَكاَ[204]

فأثبت ياء المتكلم في (إلهِي)، وبيّن السيرافيّ وجه إثباتها؛ بأنّه اسمٌ مثل (زيد) عند ندائه، وإضافته إلى اسم لا يُحذف، كذلك لا تحذف الياءَ هنا، وإثباتُها ليس الوجه المختار، بل حذفها أجود [205].

والظاهر مما سبق أنّ سيبويه ذكر حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وذكر القياس فيه، وبيّن علّته، وأشار إلى اللغات الواردة فيه عن العرب، ثم أتبعها برأي شيخه يونس بن حبيب، وأحال إلى ما يمثّلها من القرآن الكريم، وقراءاته، وإلى ما سمعه من كلام العرب نثرا، وشعرا؛ لإثبات، وتأكيد الحكم، وتقويته.

٧- حكم عمل (إذن):

تحدّث سيبويه عن مواضع عمل حرف الجواب (إذن) في نصب الفعل المضارع بعده، ومواضع إلغائه، فذكر أنّه إذا تصدر الكلام، ووقع جوابًا لسؤال، أو كلام سابق، ولم يفصل بينه وبين الفعل فاصل سوى القسم، والدعاء، والنداء، ولا النافية فإنّه يجب نصب الفعل بعده، وذلك نحو: إذنْ أجيئَك[206]، وجعل منه قول الشاعر ابن عنمة الضبي:

أَزُدُدْ حِمارَك لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُه ... إذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْروبُ [207]

فنصب (إذن)؛ لتصدره الجملة، لأنّ الكلام قبله قد تمَّ، ثم استأنف كأنّه وقع جوابا لمن قال: لا أفعلُ ذاكَ، فأجاب: إذنْ يُردَّ[208].

وذهب سيبويه إلى أنّه إذا جاء (إذن) مسبوقا بالفاء، أو الواو العاطفة فيجوز إعماله، والغاؤه، وذلك نحو: (فإذنْ أكرِمَك، وأُكرمُك) جوابا لمن قال: أنا أزورُك[209]، وأحال إلى ما يدعم رأيه بالإعمال من قراءة بعض العرب[210] بالسماع المباشر منهم لقوله تعالى: ﴿**وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾[211] فورد النصّ برفع الفعل (يلبثون)، وإلغاء عمل (إذن)؛ لعدم تصدّره الجملة، لأنّ المراد بالواو قبله العطف به، والقراءة وردت بإعماله ونصب المضارع بعده؛ لأنّ المُراد بالواو الاستئناف، فكانت الصدارة لها[212]، وفي الإلغاء أحال إلى قوله تعالى: ﴿**فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**﴾[213]، فأُهمل (إذن)؛ لأنّها لم تتصدر الكلام على اعتبار أنّ الفاء عاطفة، والفعل (يؤتون) معطوفا على ما قبله[214].

ثمّ ذكر سيبويه أنّ (إذن) يجب أنْ يُلغى عمله إذا توسط الكلام وكان الفعل بعده معتمِدًا على ما قبله، وذلك نحو: "أنا إذن آتيك"، فلم ينصب (إذن)؛ لأنّ الفعل هنا معتمد على المبتدأ (أنا) واقع خبرا له، وكذلك إذا توسط بين فعل الشرط وجوابه، وذلك نحو: إنْ تأتِني إذنْ آتِك، فجُزم الفعل بعدها؛ لأنّه معتمد على الشرط[215]، وأحال هذا الرأي إلى شيخه الخليل، فقال: ((فهذا تفسير الخليل رحمه الله))[216]، وكذلك يُلغى عمله إذا تقدم القسم عليه؛ لأنّ الجواب معتمد على القسم لا عليه [217]، وأحال إلى قول الشاعر كثيّرة عزة؛ ليؤيد مذهبه، قال الشاعر:

لئنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمثْلِها ... وأمكنني منها إذَنْ لا أُقيلُها[218]

فألغى عمل إذن، ورفع الفعل (أقيلها)؛ لأنّه مبني على قسم، وهو جواب لـ (إنْ)، وتقديره: والله لئن ... لا أقيلها[219]، ويظهر مما سبق أنّ سيبويه ذكر حكم عمل (إذن)، وإلغائه، وبنى الحكم على القياس النحويّ من جهة اعتماد الفعل على ما قبله أو تصدّره، وأحال إلى جهات مختلفة القرآن الكريم، والقراءات، والشعر، وكلام العرب، وأقوال الخليل ويونس؛ لبيان استعمال العرب له على هذا النحو، ولإثبات ذلك الحكم، وتقويته.

الخاتمـة والنتائـج:

١- لم يكتفِ سيبويه بمصدر واحد في الإحالات، بل اعتمد إحالات مختلفة الغرض منها؛ إثبات صحة الحكم الذي ذهب إليه، وتقويته للوصول إلى النضج في الحكم النحوي.

٢- يأتي سيبويه أحيانًا بالإحالات لترجيح وجه إعرابي من دون غيره من الأوجه الإعرابية.

٣- بعض الإحالات توجّه المعنى نحو الاستعمال الشائع أو الفصيح عند العرب.

٤- كشف البحث أنّ سيبويه يأتي بالإحالة أحيانا؛ لبناء الحكم النحوي، لا للتمثيل، أو الاستئناس.

٥- إذا وجد سيبويه في الإحالة ما يُخالف الأقيسة النحوية حاول أن يجد لها تفسيرا نحويًا مقبولا، أو اقتصر على استعمالها في الضرورة الشعرية، وأشار إلى عدم القياس عليها.

الهـــــوامش:

١. ينظر: الكتاب: ١/ ٧٣-٧٤.
٢. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٧١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤٤٢/ ١٦٧، وشرح التصريح على التوضيح:١/ ٤٧٥، ومتممة الأجرومية:٥٢.
٣. سورة الأحزاب: من آية ٣٥.
٤. ينظر: الكتاب: ٧٤/١، وشرح كتاب سيبويه: ١/ ٣٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٧١.
٥. ونصّ الحديث: ((اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَخْضَعُ لَكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ...))، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٤١٤، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣/ ٩٥٣.
٦. الكتاب: ٧٤/١.
٧. ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣٦٤.
٨. ديوان قيس بن الخطيم: ٢٣٩.
٩. ينظر: الكتاب: ١/ ٧٤، وجمهرة أشعار العرب: ١٣، والمقتضب: ٣/ ١١٣.
١٠. ينظر: الكتاب: ١٥٥/١، والأصول في النحو: ٢/ ٥٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٧.
١١. ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٧/٢.
١٢. ينظر: ارتشاف الضرب:٤/ ١٩٦٨.
١٣. سورة الزمر: من آية ٦٠.
١٤. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢٣.
١٥. شعر عبده بن الطبيب: ١٥.
١٦. الكتاب: ١/ ١٥٥.
١٧. ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦/١.
١٨. ديوان عدي بن زيد: ٣٥.
١٩. ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٩/٢، وشرح المفصل:٢/ ٢٥٩، وارتشاف الضرب:٤/ ١٩٦٨.
٢٠. الكتاب: ١٥٧/١.

٢١. ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٧١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٧٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٩٦٨.
٢٢. ينظر: الكتاب: ٣/ ٧١-٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٧٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٩٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٧-٨٨.
٢٣. سورة طه: من آية ٧٤.
٢٤. الكتاب: ٧٢/٣.
٢٥. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٩٦٨-٩٦٩.
٢٦. ديوان الأعشى: ٣٣٥.
٢٧. البيت لأمية بن أبي الصلت في الإنصاف: ١/ ١٨١، وخزانة الأدب للبغداديّ: ١٠/ ٤٥٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٧٠٢، ولم أعثر عليه في ديوانه.
٢٨. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٧٢/٣.
٢٩. ينظر: الكتاب: ٣/ ٧٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٩٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٣٧٢.
٣٠. الكتاب: ٣/ ٧٣.
٣١. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٧/ ٢٦٨.
٣٢. ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢.
٣٣. ينظر: المصدر نفسه: ٢٩١/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٢.
٣٤. ينظر: الأصول في النحو:١/ ٣٨٦، وشرح المفصل:٢/ ١١٤، والكافية في علم النحو: ٢٧، وأمالي ابن الحاجب: ٢/ ٥٩٣.
٣٥. ينظر: النحو المصفى: ٣١٣-٣١٤، والنحو الوافي:١/ ٦٩٨، والتطبيق النحوي:١٦٧.
٣٦. ديوان ذي الرمة: ٣/ ١٦١٩.
٣٧. ينظر: الكتاب: ٢٩١/٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٣٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني:٣٩١.
٣٨. الكتاب: ٢٩٢/٢.
٣٩. المصدر نفسه: ٢٩٢/٢.
٤٠. ينظر: الكتاب: ٢٩١/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٩٤.
٤١. ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٣، والإيضاح العضدي:٢٤٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٩٣.
٤٢. الكتاب: ٢٩٢/١.
٤٣. ينظر: الكتاب: ٢٩٢/١، وشرح كتاب سيبويه:٢/ ١٨٩، وشرح المفصل:١/ ٣٩٥، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٥٧٧، والبرهان في علوم القرآن:٢/ ٣٤٣، وهمع الهوامع:٢/ ١٧.
٤٤. الكتاب: ٢٩٢/١.
٤٥. ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٢/١، وشرح المفصل:١/ ٣٩٥.
٤٦. ديوان العباس بن مرداس: ١٢٨.
٤٧. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٣، وشرح المفصل:٢ / ٨٩، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٦٠.
٤٨. ينظر: الكتاب:١/ ٨٠، والمقتضب: ٣/ ٢٧.

٤٩. سورة فصلت: من آية ١٧.
٥٠. ينظر: الكتاب: ١/٨١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٧٣.
٥١. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٧٥، ومغني اللبيب: ٨٢، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٥٢/ ١٥.
٥٢. وبها قرأ عاصم، والحسن، والمفضل. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع:٤/ ١٥٦٠، والكامل في القراءات: ٦٣٢.
٥٣. الكتاب: ١/٨٢.
٥٤. ديوان بشر بن أبي خازم: ١٩٠.
٥٥. الكتاب: ١/ ٨٢.
٥٦. ينظر: الكتاب: ١/ ٨٢-٨٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٧٣.
٥٧. ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٣٠٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٤٨، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٥٢/ ١٥.
٥٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٩، هامش رقم (١).
٥٩. ينظر: الكتاب: ١/٢١٢.
٦٠. سورة يوسف: من آية ٨٢.
٦١. ينظر: الجمل في النحو :١٢٩، والكتاب: ١/ ٢١٢، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢١٢، ومعاني النحو: ٣/ ١٤٢.
٦٢. الكتاب: ١/٢١٣-٢١٤.
٦٣. ينظر: الكتاب: ١/٢١٤، والكامل في اللغة والأدب:١/ ١٢٥، ومعاني النحو: ٣/ ١٤٢.
٦٤. ديوان النابغة الجعدي: ٩٧.
٦٥. ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٠٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٤.
٦٦. ينظر: الكتاب: ٢/٢١٣، والمقتضب: ٤/ ٢٥٠، وشرح المفصل:١/ ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٤، والنحو المصفى: ٥٠٤.
٦٧. رُوي البيت كذلك في الكتاب: ٢/ ٢١٣، والمقتضب: ٤/ ٢٥٠، ومعاني القرآن للزجاج: ٢/ ٣٧٩، وتفسير الطبري: ٣/ ١٢٩، وأوضح المسالك: ٤/ ٤٠، وهو في شعر أبي زبيد الطائيّ: ٤٨، وفيه: يا ابن حسناء شقّ نفسي... يا لجلاح خلّيتنى لدهر شدي
٦٨. ينظر: الكتاب: ٢/٢١٣، وشرح المفصل:١/ ٣٥٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٥.
٦٩. ينظر: الكتاب: ٢/٢١٣، وشرح المفصل:١/ ٣٥٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٥.
٧٠. الكتاب: ٢/٢١٣.
٧١. ينظر: الكتاب: ٢/٢١٤، وشرح المفصل:١/ ٣٥٦.
٧٢. هذا شطر بيت، وعجزه: لا يخرق اللوم حجاب مسمعي. ديوان أبي النجم العجلي: ٢٥٩.
٧٣. ينظر: الكتاب: ٢/٢١٤، وشرح المفصل:١/ ٣٥٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٥.
٧٤. ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢١٤.
٧٥. ينظر: المصدر نفسه: ٢/٨٣، وشرح كتاب سيبويه:٢/ ٤١٠، وشرح المفصل:٢/ ١٠.

٧٦. الكتاب: ٢/٨٣.
٧٧. سورة المعارج: الآيتان ١٥-١٦.
٧٨. قرأ بها عاصم برواية أبي بكر، وباقي القراء العشرة. ينظر: والسبعة في القراءات:٦٥١، والحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣١٩، ومعاني القراءات للأزهري:٣/ ٩٠، والكنز في القراءات العشر:٢/ ٦٩٢.
٧٩. سورة هود: من الآية ٧٢.
٨٠. وَهي قراءة أُبيّ، وعبد الله، وعاصم برواية حفص. ينظر: معاني القرآن للفراء:٢/ ٢٣، وإعراب القرآن للنحاس:٢/ ١٧٧، والحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣١٩.
٨١. ينظر: المحتسب:١/ ٣٢٥.
٨٢. ينظر: الكتاب: ٢/ ٨٤.
٨٣. البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه. ينظر: مجموع أشعار العرب: ١٨٩.
٨٤. ينظر: شرح المفصل:١/ ٢٤٩، وشرح كتاب سيبويه:٢/ ٤١١، وإعراب القرآن للنحاس:٢/ ١٧٧.
٨٥. ينظر: الكتاب: ١/١٦٤.
٨٦. ينظر: الكتاب: ١/١٦٥-١٦٦.
٨٧. ينظر: المقتضب:٤/ ١٤٩، والتذييل والتكميل:١٠/ ٣٣٨، ومعاني النحو: ٣/ ١٧١-١٧٢
٨٨. الكتاب: ١/١٦٥.
٨٩. سورة آل عمران: من الآية ١٨٥.
٩٠. ينظر: شرح المفصل:٤/ ٨٤.
٩١. الكتاب: ١/ ١٦٦.
٩٢. ينظر: الكتاب: ١/١٦٦، والتذييل والتكميل:١٠/ ٣٣٧.
٩٣. ديوان الفرزدق: ٥٠٢.
٩٤. ينظر: الكتاب: ١/ ١٦٧.
٩٥. ينظر: المصدر نفسه: ٢/١٧٠.
٩٦. ينظر: المصدر نفسه: ٢/١٧٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٤٩٥، شرح أبيات سيبويه: ١/ ٣٤، والإيضاح العضدي: ٢٢٤
٩٧. الكتاب: ٢/١٧٠.
٩٨. سورة الحج: من آية ٤٨، وسور محمد: من آية ١٣، وسورة الطلاق: من آية ٨.
٩٩. لغة في كأيّن. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٤٩٥، والنحو الوافي:٤/ ٥٧٧.
١٠٠. ديوان عمرو بن شأس: ٣٨، وفيه (من متوَّجٍ) بدلا من (من مُدجِجٍ).
١٠١. الكتاب: ٢/١٧٠.
١٠٢. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٢٩، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٣٤٢، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٥١٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٦/ ٣١٥، والنحو الوافي:٤/ ٥٧٧.
١٠٣. ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤١٠-٤١١.

١٠٤. ينظر: الكتاب: ٤١٥/٢، وشرح المفصل: ٤١٥/٢، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣٨، ومعاني النحو: ١/ ١٣٤.
١٠٥. سورة يونس: من آية ٤٢.
١٠٦. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٠٩، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣٨.
١٠٧. الكتاب: ٤١٥/٢.
١٠٨. ينظر: الكتاب: ٤١٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣١١.
١٠٩. سورة الأحزاب: من آية ٣١.
١١٠. الكتاب: ٤١٥/٢.
١١١. قرأ العامة بالياء، وقرأ ابن عامر، ويعقوب، وأبو جعفرٍ برواية أبي حاتِمٍ السِّجستانيّ، وشيبة، ونافع بالتاءِ. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٩/١، و٢/ ١١١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٣٤٨، وتفسير الثعلبي: ٢١/ ٤١١.
١١٢. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١١١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٢٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ١٨٢، والنحو الوافي: ١/ ٣٥٠.
١١٣. ديوان الفرزدق: ٦٢٨.
١١٤. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١١١، والأصول في النحو: ٢/ ٣٩٧، هامش رقم (١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣١٠/١.
١١٥. ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٢٥، والأصول في النحو:١/ ٢٩٠.
١١٦. سورة هود: من الآية ٤٣.
١١٧. الكتاب: ٣٢٥/٢.
١١٨. ينظر: والأصول في النحو: ٢٩٠/١، وشرح كتاب سيبويه: ٧١/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٤٨٤.
١١٩. الكتاب: ٣٢٦/٢.
١٢٠. ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٧٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٤٨٦.
١٢١. ديوان النابغة الذبيانيّ: ٣٢.
١٢٢. ينظر: الكتاب: ٣٢٦/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٧٢، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٤٨٧.
١٢٣. ذكر أميل بديع يعقوب أنّ البيتين منسوبان لعنز بن دجاجة، أو لمعاوية بن كاسر في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٧٢، ولشهاب المازني في الأزهية: ١٧٦، ولكابية بن حرقوص في خزانة الأدب: ٦/ ٣٦٢، وبلا نسبة في بعض المصنفات. ينظر: المعجم المفصل:١/ ٥٣٩.
١٢٤. ينظر: الكتاب: ٢٤٦/٣، شرح كتاب سيبويه للرماني: ٤٨٨.
١٢٥. شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٦٣، وشرح المفصل: ٢/ ٥٧– ٥٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥١١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٧، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢١٥١.
١٢٦. ينظر: الكتاب: ١٢١/٢.
١٢٧. ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥٢٨، مسألة رقم (٩٠)، وشرح المفصل:٤/ ٥٤٧– ٥٤٨.
١٢٨. ينظر: الكتاب: ١٢٩/٢.
١٢٩. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥٢٦، مسألة رقم (٩٠).

١٣٠. سورة الطارق: آية ٤.
١٣١. ينظر: شرح المفصل:٤/ ٥٤٨.
١٣٢. الكتاب: ٢/١٤٠.
١٣٣. سورة هود: من آية ١١١.
١٣٤. الكتاب: ٢/١٤٠.
١٣٥. ينظر: النحو الوافي:١/ ٦٧٧.
١٣٦. ينظر: شرح المفصل:٤/ ٥٤٨.
١٣٧. ينظر: الكتاب: ٢/٦٢، والتذييل والتكميل:٣/ ٣١٣-٣١٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣/ ٢٨٦.
١٣٨. ينظر: الكتاب: ٢/٦٢، شرح كتاب سيبويه:٢/ ٣٩٥.
١٣٩. ديوان الأخطل: ١٠٣.
١٤٠. ينظر: شرح أبيات سيبويه:١/ ٣٢.
١٤١. وردت القراءة بنصب (ربّ)، وهي قراءة زيد بن علي، وطائفة من القرّاء. ينظر: تفسير الزمخشري:١/ ١٠، والبحر المحيط:١/ ٣٤.
١٤٢. سورة الفاتحة: الآية ٢.
١٤٣. الكتاب: ٢/٦٣.
١٤٤. سورة النساء: من الآية ١٦٢.
١٤٥. الكتاب: ٢/٦٣.
١٤٦. ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٦، وأسرار العربية: ١٧٢، وشرح المفصل:١/ ٣٢٨.
١٤٧. ينظر: الكتاب: ٢/١٨٦.
١٤٨. مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: ١٦١.
١٤٩. ينظر: شرح أبيات سيبويه:١/ ٣١٨.
١٥٠. وبها قرأ أبو عمرو، وعاصم، وروح، وزيد عن يعقوب. ينظر: معاني القراءات للأزهري:٢/ ٢٩٠، والمبسوط في القراءات العشر:٣٦١، وشرح المفصل:١/ ٣٢٨.
١٥١. سورة سبأ: من الآية١٠.
١٥٢. الكتاب: ٢/١٨٦.
١٥٣. ينظر: شرح المفصل:١/ ٣٢٨.
١٥٤. ينظر: الكتاب: ٢/١٨٧، وتفسير الزمخشري: ٣/ ٥٧١.
١٥٥. ينظر: الكتاب: ٢/٣٦، والمقتضب: ٢/ ١٤٦.
١٥٦. ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨.
١٥٧. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٣٦٦، والبديع في علم العربية: ١/ ١٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١١١- ١١٢، والمدارس النحوية: ٢٥١.
١٥٨. الكتاب: ٢/٣٨.

١٥٩. ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٣٣٤.
١٦٠. سورة البقرة: من آية ٢٧٥.
١٦١. الكتاب: ٢/ ٣٩.
١٦٢. الأصول في النحو: ١/ ١٧٣.
١٦٣. وبها قَرَأَ أَبُو عَمْرو وَحَمْزَةَ وَالْكِسَائِيّ: ينظر: حجة القراءات: ٦٨٨.
١٦٤. سورة القلم: من آية ٤٣، وسورة المعارج: من آية٤٤.
١٦٥. ينظر: الكتاب: ٢/٤٣-٤٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣/ ١٠٥.
١٦٦. ديوان الهذليين: ١/ ١٣٥. وفيه: تَربع الغُزاةُ وما إنْ يَرِد ... غُ، في الشطر الأول.
١٦٧. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٥٦، وشرح المفصل: ٢/ ٨٥، وشرح ابن عقيل:١/ ٢٩٣، والأصول في النحو:٢/ ٢٣٢.
١٦٨. ونصّ الحديث: ((ما أسرَّ عبدٌ سريرةً إلا ألبسَهُ اللهُ رداءَها إن خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشَرٌّ)). ينظر: جامع العلوم والحكم: ٣٨٩، وجامع الأحاديث: ١٨/ ٤٠٧.
١٦٩. الكتاب: ١/ ٢٥٨.
١٧٠. ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٦- ١٥٧، وشرح المفصل: ٢/ ٨٥.
١٧١. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٨.
١٧٢. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥٨.
١٧٣. نُسب البيت إلى (النعمان بن المنذر) في خزانة الأدب: ٤/ ١٠، والأغاني: ١٥/ ٣٦٦، وشرح المفصل: ٢/ ٩٧، وفيه (وما) بدلا من (فما)، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٦. ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية: ٦/ ١٣٧. ولم أعثر على ديوانه.
١٧٤. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٥٨.
١٧٥. ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٥، وشرح ابن عقيل:١/ ٢٩٣، والأصول في النحو:٢/ ٢٣٢.
١٧٦. معاني النحو: ١/ ٢٢٩، والتطبيق النحوي: ١١٨.
١٧٧. ينظر: الكتاب: ١/٢٥٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٥٨.
١٧٨. ديوان هدبة بن الخشرم العذريّ: ١٠٤.
١٧٩. ينظر: الكتاب: ١/٢٦٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ١٥٨.
١٨٠. سورة البقرة: من آية ٢٨٠.
١٨١. الأمثال، أبو عبيد: ١٥٧.
١٨٢. الكتاب: ١/ ٢٦٠.
١٨٣. ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦٠-٢٦١، والمسائل الحلبيات:٢٣١.
١٨٤. ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٠، والأصول في النحو: ٢/ ١٢٥، وشرح كتاب سيبويه:٣/ ١٥٨، وشرح كتاب سيبويه للرماني:٦٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٣٢٩-٣٣١.
١٨٥. سورة سبأ: من آية ٦.
١٨٦. الكتاب: ٢/٣٩٠.

١٨٧. سورة آل عمران: من آية١٨٠.
١٨٨. الكتاب: ٢/٣٩١.
١٨٩. ينظر: المسائل الحلبيات:٢٣٢.
١٩٠. ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٦٨٩، وشرح المفصل: ٢/ ٣٣٢.
١٩١. سورة الزخرف: آية ٧٦.
١٩٢. وهي فِي قراءة عَبْد الله بن أبي إسحاق. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٧.
١٩٣. ديوان قيس بن ذريح: ٧٦.
١٩٤. ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٣٢.
١٩٥. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرمانيّ: ٦٨٨.
١٩٦. والحديث هو: ((كلُّ مولودٍ يولد على الفِطْرة حتى يكون أبواهُ يُمَجِّسانِه أو ينصِّرانه أو يهوِّدانِه)). ينظر: كتاب العين: ٦/ ٦٠-٦١، وتأويل مختلف الحديث: ٥٠٨.
١٩٧. الكتاب: ٢: ٣٩٣.
١٩٨. ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٩٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ١٦٠، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٩٠.
١٩٩. ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٩، والمقتضب: ٤/ ٢٤٦، والأصول في النحو: ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٣.
٢٠٠. سورة الزمر: من آية ١٦.
٢٠١. ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٢٣.
٢٠٢. ينظر: الكتاب: ٢/٢١٠، والمقتضب: ٤/٢٤٧، والأصول في النحو: ١/ ٣٤٠.
٢٠٣. الكتاب: ٢/٢١٠.
٢٠٤. وبها قرأ نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم. ينظر: السبعة في القراءات: ٥٨٨.
٢٠٥. نُسب البيت لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٣، وشرح المفصل :١/ ٣٥٠، والعدة في إعراب العمدة: ١/ ٢١٤، هامش رقم (٦)، ولم أعثر على ديوانه.
٢٠٦. شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤٤.
٢٠٧. ينظر: الكتاب: ٣/١٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٦/ ١٨، ومعاني النحو: ٣/ ٣٥١.
٢٠٨. البيت لابن عنمة الضبي في المقتضب: ٢/ ١٠، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٨، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٨٠٩، ولم أعثر على ديوانه.
٢٠٩. ينظر: والأصول في النحو: ٢/ ١٤٨، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٥.
٢١٠. ينظر: الكتاب: ٣/١٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣٨، والمقتضب: ٢/ ١١، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٥.
٢١١. وبها قرأ أُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعو. ينظر: تفسير ابن عطية: ٣/ ٤٧٦، والبحر المحيط: ٧/ ٩٢.
٢١٢. سورة الإسراء: من آية ٧٦.
٢١٣. ينظر: شرح المفصل :٤/ ٢٢٧، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٨١٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٧٦، والنحو الوافي:٤/ ٣١٣.
٢١٤. سورة النساء: من آية ٥٣.
٢١٥. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٧٣، والمقتضب: ٢/ ١٢.

٢١٦. ينظر: الكتاب: ١٤/٣، وشرح المفصل:٤/ ٢٢٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٣٦.
٢١٧. الكتاب: ١٤/٣.
٢١٨. ينظر: الكتاب: ١٥/٣.
٢١٩. ديوان كثير عزة: ٣٠٥.
٢٢٠. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٢٠٦، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٥.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

الكتب المطبوعة

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٩٩٨م.
٢. **أسرار العربية:** أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قباوة، دار الجبل– بيروت، ١٩٩٥م.
٣. **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت:٣١٦ هـ)،
٤. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
٥. **إعراب القرآن:** أبو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحّاس (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٥م.
٦. **إعراب القراءات السبع وعللها:** أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه النحوي (ت: ٣٧٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط).
٧. **أمالي ابن الحاجب:** عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، ودار الجيل– بيروت، ١٩٨٩ م.
٨. **الأمثال:** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ١٩٨٠م.
٩. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
١٠. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة دار العلوم الحديثة – بيروت، ١٩٨٢م.

١١. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة دار العلوم الحديثة – بيروت، ١٩٨٢م.
١٢. **الإيضاح العضدي:** أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، المحقق: حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ١٩٦٩م.
١٣. **البحر المحيط في التفسير:** أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٤. **البديع في وصف الربيع،** أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن عامر بن حبيب الحميري (ت: نحو ٤٤٠هـ).
١٥. **البرهان في علوم القرآن:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م.
١٦. **تأويل مختلف الحديث:** أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، ط٢، ١٩٩٩م.
١٧. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ٢٠١٣م.
١٨. **التطبيق النحوي:** عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١ ١٩٩٩م.
١٩. **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن،** أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، دار التربية والتراث – مكة المكرمة، (ط).
٢٠. **تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢٢ هـ.
٢١. **تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن:** أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥ م.
٢٢. **تفسير الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
٢٣. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

٢٤. **جامع الأحاديث** (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطى والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوى، والفتح الكبير للنبهانى): ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د على جمعة (مفتي الديار المصرية)، طبع على نفقة: د حسن عباس زكى.
٢٥. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم:** زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب (٧٣٦ – ٧٩٥ هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت.
٢٦. **الجمل في النحو**: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
٢٧. **الحجة في القراءات السبع**: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق– بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
٢٨. **الحجة للقراء السبعة**: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
٢٩. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
٣٠. **ديوان الأخطل**: شرحه وقدّم له الدكتور: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
٣١. **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**: شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط ٧، ١٤٠٣هـ.
٣٢. **ديوان ذي الرُّمّة**: غيلان بن عقبة العدوي (ت: ١١٧ هـ).
٣٣. **ديوان الفرزدق**: ضبطه وقدم له الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
٣٤. **ديوان قيس بن الخطيم**: تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر – بيروت.
٣٥. **ديوان قيس بن ذريح (قيس لبنى)**، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
٣٦. **ديوان الهذليين**: الشعراء الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٥م.
٣٧. **السبعة في القراءات**: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت:٣٢٤ هـ)، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف– مصر، ط٢، ١٩٨٠م.
٣٨. **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، واحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية– بيروت، ٢٠٠٠م.

٣٩. **شرح أبيات سيبويه:** أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٤م.
٤٠. **شرح ألفية ابن مالك:** أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، (ط).
٤١. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
٤٢. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
٤٣. **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨ هـ.
٤٤. **شرح تسهيل الفوائد:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ١٩٩٠م.
٤٥. **شرح التصريح على التوضيح:** خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
٤٦. **شرح شواهد المغني:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م.
٤٧. **شرح الكافية الشافية:** جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
٤٨. **شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م.
٤٩. **شرح كتاب سيبويه:** أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، عام: ١٩٩٨م.

٥٠. **شرح المفصل:** أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
٥١. **شعر أبي زبيد الطائي:** جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف- بغداد، ١٩٦٧م.
٥٢. **شعر عبدة بن الطبيب:** يحيى الجبوري، دار التربية، ١٩٧١ م.
٥٣. **شعر عمرو بن شأس الاسدي:** يحيى الجبوري، مطبعة الآداب- النجف، ١٩٧٦م.
٥٤. **العُدّة في إعراب العُمدة:** بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري- الدوحة، (ط).
٥٥. **الكافية في علم النحو:** ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠١٠م.
٥٦. **الكامل في اللغة والادب:** أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٩٩٧ م.
٥٧. **كتاب سيبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٥٨. **كتاب العين:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (ط).
٥٩. **الكنز في القراءات العشر:** أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت ٧٤١هـ)، المحقق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة.
٦٠. **المبسوط في القراءات العشر:** أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوريّ، (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٩٨١م.
٦١. **متممة الأجرومية:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت: ٩٥٤هـ).
٦٢. **مجموع أشعار العرب:** وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، طبع في مدينة ليبسيغ، ١٩٠٣م.
٦٣. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.

٦٤. **المدارس النحوية:** أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
٦٥. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابي**ح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت.
٦٦. **المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)**، المحقق: حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم، دمشق – دار المنارة، بيروت.
٦٧. **المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل:** تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر– دمشق، ودار المدني – جدة، ١٤٠٥ هـ.
٦٨. **معاني القرآن:** أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عوبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر، (ط).
٦٩. **معاني القرآن وإعرابه:** إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٨م.
٧٠. **معاني القراءات:** لأبي منصور الازهري (ت: ٣٧٠ هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١م.
٧١. **معاني النحو:** فاضل صالح السامرائي، دار الفكر – عمان، ٢٠٠٠م.
٧٢. **المعجم المفصل في شواهد العربية:** إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية.
٧٣. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٧٤. **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة– دار الكتب بيروت، (ط).
٧٥. **النحو المصفى:** محمد عيد، مكتبة الشباب، ١٩٧١ م.
٧٦. **النحو الوافي:** عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.
٧٧. **النهاية في غريب الحديث والأثر:** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت.
٧٨. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر، (د.ط).